دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أمن الخليج والأمن القومي العربي
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	حرب، أسامة الغزالي
المجلد/العدد:	ع 35
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1984
الشهر:	يناير / ربيع الثاني
الصفحات:	57 - 76
رقم MD:	80888
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الصهيونية ، الأمن القومي ، دول الخليج العربية ، العالم العربي ، الصراع العربي- الإسرائيلي ، إيران ، القومية العربية ، الوحدة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80888

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أمن الخليج والأمن القومي العربي

اسامة الغزالي حرب
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

مثل العديد من القضايا المطروحة على الساحة العربية ـ سياسيا ، وأكاديميا ـ أصبحت قضية « الأمن » موضعا للأحاديث والكتابات ، التسجيلية والتحليلية ، الدعائية والعلمية . ولكنها غالبا لم تأخذ طريقها نحو الصياغة في سياسات عامة محددة ، فضلا عن التطبيق الفعلي . ولعل هذا ـ في حد ذاته ـ يوفر مبررا كافيا للحديث مرة ـ بل ومرات أخرى ـ عن القضية نفسها لاعادة التذكير بالأولويات ، ليس بغرض التكرار فقط ـ والتكرار له فوائده التي لا تنكر ـ وإنما ايضا بغرض الاضافة وكشف أبعاد جديدة ، او حتى مجرد إلقاء الضوء على أبعاد قديمة توارت ـ لسبب او لآخر ـ في الظل .

والواقع أن الباحث في هذا المجال يلفت انتباهه ـ فيما يتعلق بدراسات الأمن على المحيط العربي ـ أكثر من ظاهرة :

ـ فالحديث عن « أمن الخليج » **فاق في كمه ونوعه ، الحديث عن الأمن القومي العربي** بشكل عام . ونظرة الى الكتابات العامة في هذين الموضوعين تؤكد هذه الحقيقة ، بل والأولوية الزمنية للكتابة عن الأمن الخليجي على الكتابة عن الأمن العربي عموما .

ـ أنه مع تزايد الكتابات في المجالين (واخذا في الاعتبار التفاوت المشار إليه) فإن قضية الربط بين المتغيرين ، اي الأمن الخليجي والأمن القومي العربي ، لم تلق العناية الواجبة بها ، الا في محاولات قليلة(١) .

ـ إن هاتين الظاهرتين السابقتين يمكن إرجاعهما ـ في الواقع ـ الى أن دراسات الأمن في الأدبيات العربية ، إنما تعكس الى حد بعيد الدراسات الاجنبية في الموضوع ، وهي دراسات لا

(١) أنظر ـ على سبيل المثال :
د . محجوب عمر ، « **أمن الخليج وارتباطه بالأمن القومي العربي في ضوء النزاع العربي الاسرائيلي** » ، **المستقبل العربي** ، السنة الرابعة ، العدد ٣٠ (آب / اغسطس ١٩٨١) ، ص ٢٣ .

تهتم « بالخليجي » على حساب « العربي » فقط ولكنها ايضا تتعمد تجاهل أو إنكار أي ربط بين الظاهرتين .

في ضوء هذه الملاحظات ، سوف تسعى هذه المقالة الى إعادة توضيح أبعاد الأمن الخليجي ، والأمن العربي ، وإلقاء الضوء على العلاقة بينهما ، ممهدة لذلك بإيضاح للمفاهيم المختلفة ، المرتبطة بالموضوع .

أولا : الأمن : وطنيا ، واقليميا ، وقوميا

يدور مفهوم الأمن بشكل عام حول « التحرر من الخوف ، او الخطر ، او الغزو » ، وهي ثلاث كلمات مختلفة المدلول ، وكل منها يعكس حقيقة ذاتية ونسبية . اي تتعلق ـ من ناحية ـ بالبيئة الداخلية والخارجية لمجتمع إنساني بعينه ، وتعنى ـ من ناحية ثانية ـ أن الأمن « المطلق » هدف لا يمكن تحقيقه .

ولقد إرتبط مفهوم **الأمن** ، في دراسات السياسة الدولية ، تقليديا ، بمفهوم **الدولة** . ففي سياق النظام الدولي الذي تمثل « الدولة » وحدته الرئيسية ، أضحى الحديث عن **الأمن** ـ بالأساس ـ هو الحديث عن « الأمن القومي » للدولة . وتعنى نسبية المفهوم هنا أن السعي الى التحرر من الخطر أو الخوف او الغزو إنما يصبح هدفا هادما لذاته . فالمزيد من الأمن الذي تحققه دولة ما قد يؤدي الى احداث شعور بإهدام الأمن لدى دولة أخرى ، قد تسعى بدورها الى زيادة هامش أمنها بوسائل تعتبرها الدولة الأولى تهديدا لها ، وهكذا . لهذا المعنى ، ارتبط **الأمن القومي** للدولة بمفاهيم **المصلحة القومية ، والأهداف القومية ، والقوة ، والسلطة** . وتكون الاستراتيجية التي تتبعها الدولة ـ منفردة ـ لتحقيق أمنها ، « إستراتيجية أحادية »(٢) . ووفقا لهذا المفهوم أيضا يعرف الأمن القومي بأنه « تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية ، نتيجة ضغوط خارجية او انهيار داخلي »(٣) أو أنه « تأمين كيان الدولة ـ او مجموعة من الدول ـ من الأخطار التي تتهددها داخليا وخارجيا ، وتأمين مصالحها ، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقق أهدافها ، وغاياتها القومية »(٤) . ومن هذا المنطلق فإن لكل دولة عربية **أمنها « القومي »** الخاص بها ، اي بتعبير أدق « أمنها الوطني » .

على أن مفهوم الأمن يمكن ايضا ان يتعلق بأمن « مجموعة من الدول » وليس دولة واحدة ، ويطلق عليه في تلك الحالة « الأمن الاقليمي » ، ويُقصد به غالبا تلك الاستراتيجيات التي تتبعها مجموعة دول معينة ، لحماية أمنها في المحيط الدولي ، وهنا وجدت عدة « نماذج » سعت الدول في إطارها الى تحقيق الأمن الاقليمي من خلال الترابط او التعاون مع دول أخرى ، مثل نماذج توازن

---

(٢) Koury, Enver, **Oil and Geoplitics in the Persian Gulf** (Beirut: Institute of Middle Easterw and North African Affairs, 1973), P. 5.

(٣) د . عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، **موسوعة السياسة** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) ، ص ١٣١ .

(٤) د . علي الدين هلال ، « الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الاحمر » ، **المستقبل العربي** ، عدد ٩ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٩) ، ص ٩٨ .

القوى والأمن الجماعي والدفاع الجماعي والتدابير الاقليمية . مفهوم توازن القوى يعبر عن نظام او تدبير تتمكن به الدول المستقلة من التحرك لمعالجة علاقات القوى فيما بينها ، بدون سيطرة من جهة أعلى . وتكون « سياسة » توازن القوى وفقا لهذا التعريف ، هي السياسة التي تهدف الى المحافظة على التوازن ، وحماية المصالح القومية . أما « الأمن الجماعي » فهو يتضمن « خلق او تكوين نظام دولي يمكن بواسطته مواجهة خطر الحرب العدوانية التي قد تشنها أي دولة بواسطة تضامن وتصميم كل الدول الأخرى ، لممارسة الضغوط بكافة أشكالها لكبح ذلك العدوان . أما « الدفاع الجماعي » فيعرف بأنه التزام محدد من جانب مجموعة من الدول بأنها سوف تكون مستعدة ، وراغبة ، في تنسيق جهودها لمواجهة اي تهديد يمكن أن يوجه الى أي دولة منها ، من جانب اي معتدين ، من خارج النظام . واخيرا ، فان التدابير الاقليمية « تشير الى محاولات التسوية السلمية للصراعات التي تنشب في مناطق معينة ، بشكل جماعي ، بهدف حفظ السلام في تلك المناطق(٥) .

أمن الخليج يعكس اذن ، من نواح معينة ، نوعا من الامن الاقليمي ، وإن كان لا يطلق على إطار نظامي معين ، او استراتيجية محددة ، لتحقيق هذا الأمن . ومثلما يمكن الحديث عن « الأمن الاوروبي » او « أمن جنوب شرق آسيا » او « امن البحر المتوسط » او « أمن المحيط الهندي » يمكن ايضا الحديث عن « أمن الخليج العربي » كهدف له خصائصه المحددة .

واذا طبقنا هذه المفاهيم على العالم العربي ككل ، او في صياغة أخرى : على النظام الاقليمي العربي ، فسوف يكون بالطبع أحد المجالات التي يمكن ان ينطبق عليها مفهوم « الأمن الاقليمي » . على أننا هنا سوف نتفق مع اولئك الذين يحبذون رفض إعتبار « الأمن العربي » هو مجرد تطبيق لمفهوم « الامن الاقليمي » على أساس أنه - أي الأمن العربي - يعبر عن « مفهوم قومي يرتبط بالسمة الخاصة للنظام العربي ، وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين الشعوب العربية ، وأن الغموض الذي يحيط أحيانا في هذه المرحلة ، ينبع من طبيعة الواقع العربي الذي يتسم بالتجزئة وتكريس السيادات القطرية . وهذا التناقض بين الطموح القومي والواقع القطري هو الذي يؤدي الى مفهوم الأمن العربي »(٦) . والأمن العربي ، بهذا المعنى ، هو « دعوة ومطلب وأمل ، وليس حقيقة قائمة تستند الى سياسات موجودة »(٧) .

أي أننا نصبح ازاء مستوى « ثالث » للأمن ، يختلف عن الأمن الوطني لكل قطر (أي الأمن القومي للدولة ، بمدلوله الكلاسيكي الضيق) وعن الأمن الاقليمي (بمعنى أن مجموعة معينة من الدول التي يجمعها أقليم معين) . وهذا المستوى الثالث هو الأمن القومي العربي ، أنه أمن الدول العربية كلها كوحدات في قومية واحدة ، تسعى نحو التكامل والوحدة بأبعادها السياسية والاقتصادية

---

(٥) Tuitchett, Kenneth, (ed.), **International Security: Reflections on Survival and Stability** (London: Owford Univ. Press, 1971), P. 15.

(٦) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٢٠٦ .

(٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٦ .

والاجتماعية والثقافية . انه ـ بعبارة اخرى ـ **أمن الفكرة الوحدوية ، وأمن المطلب القومي .**

ثانيا : أمن الخليج

على الرغم من صحة التكييف النظري لمسألة « أمن الخليج » بإنها تمثل احدى صور « الأمن الاقليمي » الا أن تحليل الظروف الموضوعية التي تطرح فيها تلك القضية ، يسهم في تفهم أبعادها الحقيقية :

ـ إن قضية أمن الخليج إرتبطت في ذيوعها وإنتشارها ، او في خفوتها وإنحسارها ، بالتهديدات التي تعرضت لها المصالح الأساسية للقوى « الأجنبية » في الخليج . والاهتمام الحالي بالخليج إنما يمثل في واقع الأمر امتدادا للموجة « الأخيرة » من الاهتمام العالمي بشكل عام ، والامريكي ـ الغربي بشكل خاص ، بمنطقة الخليج ، وهي الموجة الثالثة في خلال عقد واحد تقريبا . ففي اوائل السبعينات صاحبت الموجة الأولى ما عرف باسم « الانسحاب البريطاني من شرق السويس » وكان الشغل الشاغل في ذلك الحين ما سمي بـ « الفراغ » الذي تركته بريطانيا ، والجهود التي يجب ان تبذل ـ دوليا وإقليميا ـ لملء هذا الفراغ . الموجة الثانية ، أتت في منتصف السبعينات كنتيجة مباشرة لحرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ والحظر النفطي الذي رافقها . وشهد عاما ١٩٧٤ و ١٩٧٥ التهديدات الامريكية الرسمية وغير الرسمية ، المباشرة وغير المباشرة ، « بمواجهة حاسمة » لبلاد الخليج ، أن هي اقدمت مرة اخرى على فرض حظر جديد ، وهددت ـ بشكل او بآخر ـ أسس الحضارة الصناعية الغربية(٨) . وأخيرا ، ومرة ثالثة ـ في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات ـ نتيجة مجموعة من المتغيرات الدرامية فوق ارض الخليج وبالقرب منها ، اصبحت منطقة الخليج محلا للاهتمام العالمي عموما والغربي على وجه الخصوص . ففي قلب منطقة الخليج منذ اواخر عام ١٩٧٧ وطوال عام ١٩٧٨ تصاعد أحداث ايران بسرعة فاقت كل التوقعات ، لتطيح ـ بشكل نهائي ، في شباط / فبراير ١٩٧٩ ـ النظام الشاهنشاهي وتطيح معه أهم أعمدة الاستراتيجية الامريكية في المنطقة ، طوال عقد السبعينات . وفي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر من نفس العام ، وقعت أحداث المسجد الحرام في مكة ، وأثارت المخاوف لدى الامريكيين ، ولدى العالم الغربي حول الأوضاع هناك . ثم أتى بعد ذلك ـ وبعد أقل من عام ـ في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ إندلاع الحرب العراقية الايرانية . لقد ولدت كل هذه الأحداث موجة الاهتمام الاخيرة بالخليج ، وكانت قضية « الخليج » إحدى القضايا الرئيسية التي تعين على المرشحين للرئاسة في الولايات المتحدة في حملة انتخابات عام ١٩٨٠ أن يوضحوا موقفهم منها ، كإحدى المعايير التي يمكن بها الحكم على صلاحية أي منهم لتولي رئاسة الولايات المتحدة في السنوات الأربع الأولى من الثمانينات .

ـ إن **الاهتمام العالمي** بمشاكل أمن واستقرار عدد من الاقاليم الاخرى التي تقع قرب الخليج إنما ينبع اساسا من الخوف من إمتداد تأثير القلاقل في تلك المناطق على الخليج ؛ فالأمن في المحيط الهندي ، والأمن في جنوب شرق آسيا (بما في ذلك التدخل السوفياتي في أفغانستان) والأمن في البحر الأحمر ، والأمن في القرن الافريقي ، والأمن في شرق البحر المتوسط (او الصراع العربي

---

(٨) اسامة الغزالي حرب ، « الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة » ، **المستقبل العربي** ، السنة الرابعة ، العدد ٣٨ (نيسان / ابريل ١٩٨٢) ، ص ٣٣ .

الاسرائيلي) كلها ترتبط ـ في الجانب الأعظم من اهميتها ، في واقع الأمر ، من إرتباطها بمنطقة الخليج ! وعندما تنشب مشكلات أو توترات العدوى اليه . وطالما ظلت النيران مشتعلة بعيدا عن الخليج ، أو بالتحديد عن المصالح الحيوية الاجنبية فيه ، ظلت المسائل محكومة ، وظل هناك حد أدنى من « الاطمئنان » و « الاستقرار » الدوليين !

ـ إن **تعدد الجهات التي تتحدث عن « أمن الخليج »** ينعكس في مفاهيم مختلفة ، بل ومتناقضة احيانا . فالامريكيون ، والروس ، والاوروبيون الغربيون ، واليابانيون ، والايرانيون والاسرائيليون ـ فضلا عن العرب ! يتحدثون جميعا عن « أمن الخليج » . وفي حين تسعى « القوى الأجنبية » ، وتعلن ، ما تقصده « بأمن الخليج » ، وما تعتبره تهديدا لهذا الأمن من وجهة نظرها ، فإن الطرف الأكثر إرتباطا بالخليج ، الطرف الذي يشكل الخليج أرضه ومياهه وثرواته ، أي الطرف العربي ، هو أقل تلك الاطراف تحديدا لأمن الخليج ، او إتفاقا حولها ، او فاعلية إزاءها !

إن هذا كله يعني ـ في واقع الأمر **إن قضية أمن الخليج إنما تطرح من منظور غير عربي : سواء في توقيتها او في مضمونها** . إنها تطرح عندما يتعرض أمن الخليج للخطر ، كما تراه ، وحينما تراه ، القوى الاجنبية عن الخليج ، **ولا يكون الاهتمام العربي في ذلك الحين إلا صدى لتلك الاهتمامات** ، ليخفت ـ بعد ذلك ـ بخفوتها .

نقطة البدء إذن ، في تحليل مسألة أمن الخليج ، هي بلورة مفهوم « عربي » **لأمن الخليج** ، يختلف عن المفاهيم الاخرى « الاجنبية » **لأمن الخليج ، مفهوم يتعلق بمصالح الشعوب الواقعة على أرض الخليج** ، لا بمصالح القوى الأجنبية والاستعمارية المستغلة لثروات الخليج ومواقع الخليج . وفي هذه الحدود فقط ، **يكون أمن الخليج تعبيرا عن إحدى صور الأمن الاقليمي في مغزاها الحقيقي** ، وليس تعبيرا عن حماية المصالح الكونية للدول العظمى ، كما تتبلور في تلك المنطقة بالتحديد .

إن أمن الخليج بالنسبة للولايات المتحدة ، يعني الحفاظ على مصالحها الحيوية فيه ، والتي تتمثل في ضمان الحصول المستمر على امدادات النفط بأسعار معقولة (وفقا لوجهة نظرها) وكميات كافية ، ودعم المصالح التجارية والمالية في المنطقة ، والحفاظ على طرق الاتصال والمواصلات عبر أراضيها ، ومواجهة أية احتمالات لزيادة النفوذ السوفياتي في المنطقة ، او تهديده ـ المباشر أو غير المباشر ـ للنفوذ الامريكي فيها .

وأمن الخليج بالنسبة لاوروبا الغربية واليابان ، يتفق مع المفهوم الامريكي ، « مع محاولة عدم التورط في الصراع بين القوتين العظميين على أرض المنطقة »(٩) .

وأمن الخليج بالنسبة للاتحاد السوفياتي يعني محاولة الحد ـ بقدر الامكان ـ من السيطرة الامريكية ، والغربية عموما ، على منطقة الخليج ، والحيلولة دون إستخدام المنطقة لاقامة قواعد عسكرية مهددة للأمن السوفياتي ، او لاعاقة طرق الاتصالات ـ منه وإليه ـ وضمان القدرة على تحقيق بعض المصالح الاقتصادية ، وبالذات القدرة على الحصول على نفط المنطقة ، حال الحاجة إليها .

---

(٩) د . محجوب عمر ، **المرجع السابق** ، ص ٣١ .

أما **مفهوم الامن** الذي نتصوره هنا ، اي **المفهوم العربي** له ، فهو بالتحديد **أمن الشعوب الواقعة في منطقة الخليج** ، بمعنى حمايتها من الغزو أو التهديد الخارجي المسلح ، وضمان سلامة اراضيها ووحدتها الاقليمية ، والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وحمايتها من النهب والتبديد ، وضمان حد معقول من الرفاهة الاقتصادية والازدهار الثقافي والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي . وأي شيء يتناقض مع تلك الأهداف السامية ، هو ـ في الواقع ـ تهديد لأمن الخليج .

بهذا المعنى ، فإن امن الخليج ـ عربيا ـ قد يختلف ، بل قد يتناقض ، مع أمن الخليج كما تراه هذه القوة او تلك من خارج الخليج ، بل ايضا قد يختلف او يتناقض مع أمن الخليج كما يراه هذا النظام او ذاك من داخل منطقة الخليج ، إذا كان من شأن سياساته الاضرار بأي من عناصر أمن الخليج المشار إليها . إن هذا يفسر ـ مثلا ـ السبب في أن الدول الغربية **لم تنظر** الى الحرب العراقية ـ الايرانية بإعتبارها مهددة لأمن الخليج (طالما انها لم تهدد إمدادات النفط) بنفس الدرجة التي إعتبرت بها التدخل السوفياتي في أفغانستان تهديدا لهذا الأمن ، كما يفسر أيضا وصف قوات الانتشار السريع الامريكية بأنها « للمحافظة على الأمن في الخليج » !

من هذا المنظور فقط ، يمكن تحديد المخاطر التي تهدد أمن الخليج ، سواء من داخله او من خارجه :

١ ـ التهديد « الداخلي » لأمن الخليج

اذا كانت الحقيقة الشائعة هي أن أمن الخليج يتعرض للتهديد من **الخارج** ، فإن الواقع هو أن هذا الأمن يتعرض قبل ذلك للتهديد من **الداخل** ، اي من المشاكل والصراعات التي تنشب داخل الكيانات القائمة في الخليج ، وبين بعضها البعض . إن أهمية هذه المشاكل والصراعات لا تقتصر على أنها تمثل بذاتها تهديدا لذلك الأمن ، ولكن لأنها ايضا تمثل **مبررات** للتدخل الخارجي ، ولتبلور التهديد الخارجي لأمن الخليج .

وسوف يظل الأمن في الخليج مهددا من الداخل ، طالما ظلت ثلاث حقائق : **الميراث** التاريخي لمشاكل المنطقة ، **والصراع** حول الثروات والموارد الاقتصادية ، **والصراع** حول **الهيبة** والنفوذ السياسي فيها .

فلقد أدى الاطار الاجتماعي **والميراث التاريخي** لمنطقة الخليج الى تفشي الروح الانفصالية وخلق الكثير من الحساسيات والخلافات خاصة لدى دويلات الخليج وإماراته الصغيرة . فالنظام السياسي ما يزال يقوم على أساس قبلي ، حيث يمارس الحكم وتتخذ القرارات السياسية ، على أساس من القيم والعلاقات القبلية ، ومن ثم فقد أصبح التنافس والصراع هو السمة الرئيسية لتلك النظم . كما أن القبائل ما تزال حتى الان لا تعترف كثيرا بالحدود السياسية القائمة بين الدول وذلك لأن الوجود القبلي والصراعات القبلية كانت قائمة قبل قيام الوحدات السياسية الحالية . كما أدى التفاوت في المستوى الحضاري بين بلاد المنطقة في كثير من الاحيان الى شيوع روح السيطرة والرغبة في مد النفوذ والتحكم في الوحدات المجاورة . وقد تأكد هذا بوضوح بعد إكتشاف البترول وإنتاجه في المنطقة ، وتباين مستويات الانتاج وكميات الاحتياطي من دول لاخرى . وأسهمت في تعزيز هذا

التفاوت النظرة التي لا تزال تسيطر لدى الحكام تجاه البترول على أنه ملك خاص ، مما ساعد على تكريس النزعة الذاتية والانفصالية بين دول وإمارات الخليج(١٠) .

يضاف الى ذلك كله **الانقسامات الدينية** التي تعاني منها المنطقة ، فانتشار الدين الاسلامي كدين رئيسي يتدين به معظم سكان المنطقة كان من الممكن أن يخلق وحدة دينية إسلامية رغم وجود ديانات أخرى الى جانبه ، ولكن إنقسام المسلمين انفسهم بين السنة والشيعة في بلاد الخليج ، أدى - في ظل التخلف الاجتماعي والحضاري - إلى العديد من الصراعات التي هددت أمن المنطقة والحياة الاجتماعية بها(١١) .

إن صراعات الحدود والمطالب الاقليمية بين معظم دول المنطقة ، وشيوع الروح الانفصالية فيما بينها ، وما أدت اليه من سلبيات بالنسبة للتجربة الاتحادية بين المشيخات والامارات ، إنما تعزى في الواقع الى ذلك الاطار الاجتماعي والميراث التاريخي . وعلى سبيل المثال ، فإن نزاع الحدود بين العراق والكويت ادى الى الاشتباكات العسكرية المستمرة بين البلدين عبر فترات تاريخية متعددة ، بدأت منذ أن طرح عبد الكريم قاسم « ملكية » العراق للكويت عام ١٩٦١ . وكانت آخر هذه الاشتباكات العسكرية في مارس ١٩٧٣ . ايضا فإن الخلافات الاقليمية بين قطر والبحرين حول مطالب متبادلة بينهما ، والخلافات حول واحة البوريمي بين السعودية وكل من ابو ظبي وسلطنة عمان .. كان لها تأثيرها الواضح على نمط العلاقات التي سادت في المنطقة . يضاف الى ذلك هذه النزاعات على المياه الاقليمية والجرف القاري بين معظم دول المنطقة ، التي تفاقمت حدتها مع اكتشاف البترول في الخليج وإمتداد آباره تحت المياه . واخيرا ، فإن كثيرا من المشاكل التي تعاني منها دولة إتحاد الامارات وتعرقل اداء أجهزة الدولة وسلطات الحكم فيها لمهامها ، إنما ترتبط بالتمييز بين الامارات الداخلة في الاتحاد على أساس نفوذها وتأثيرها ، وهو ما ترجم في كثير من التنظيمات الاتحادية التي نص عليها الدستور المؤقت(١٢) .

ولا شك أن التنافس حول الموارد الاقتصادية ، والثروة النفطية على وجه الخصوص ، هو الذي ادى الى الخلافات حول الجرف القاري والمياه الاقليمية بين دول المنطقة ، بل إن الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث الواقعة في مدخل الخليج كان له بعد إقتصادي واضح ، حيث تختزن هذه الجزر كميات كبيرة من البترول في امتداداتها تحت الماء . يضاف الى هذا ، التنافس حول السوق الاستهلاكية الخليجية ، بعد إتجاه الدول الاقليمية الكبرى - خاصة ايران والعراق - نحو التصنيع ، واتباع استراتيجية إحلال الواردات . فنجاح هذه الصناعات يتطلب وجود السوق الواسعة لتصريف هذه الصناعات . كما أن هناك إهتماما إيرانيا قديما يجعل الخليج سوقا لاستيعاب العمالة الايرانية الزائدة لتخفيف مشكلات البطالة بها ، والتخفيف من الانفاق العام فيها ، فضلا عما تجنيه سياسيا من تدعيم الجالية الايرانية في الخليج .

---

(١٠) د . جمال زكريا عبده قاسم ، **الخليج العربي : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ - ١٩١٣** (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦٦) ، ص ٩ .

(١١) د . محمد متولي ، **حوض الخليج العربي : الأوضاع السياسية والاقتصادية** ، الطبعة الاولى (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ، ج ٢ ، ص ١٨ .

(١٢) أسامة الغزالي حرب ، ومحمد السعيد ابراهيم ، « الأمن والصراع في الخليج العربي » ، **السياسة الدولية** ، السنة ١٦ ، العدد ٦٢ ، (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠) ، ص ١٣ - ١٤ .

والواقع ان الرغبة في السيطرة على المنطقة ، والقيام بدور « الدولة الكبرى » فيها ، لم تكن ابدا امرا جديدا على ايران ، كما لم تمثل بالنسبة للسعودية ، إلا وجها معاصرا لسياستها القديمة في الجزيرة العربية ، اما العراق فقد سعى دوما **للتصدي** لهذه الرغبة من جانب ايران . فقد كان الطابع العام للسياسة الايرانية ، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، تسيطر عليه روح الصراع ضد القومية العربية . وبعد إنتشار الفكرة القومية العربية في الخليج اتخذ الايرانيون موقفا عدائيا من أي دعوة لتوحيد الساحل العربي للخليج ، خاصة اذا كانت هذه الدعوة ستؤدي الى الإرتباط بدولة عربية من خارج المنطقة(١٣) .

لقد أدت هذه التناقضات في المصالح والأهداف الى العديد من الصراعات التي إتخذت الطابع العسكري والسياسي بين القوى الثلاث الكبرى في الخليج ، على وجه الخصوص ، مهددة بشدة الأمن فيه . وكانت ايران ـ من الناحية الفعلية ـ هي الأسرع لجوءا الى استخدام القوة العسكرية لتحقيق اهدافها ، فإحتلت بالقوة الجزر العربية الثلاث في مدخل الخليج ، كما تدخلت عسكريا في عمان لتصفية الثورة في ظفار ، وزادت من تواجدها العسكري في مدخل الخليج .

وعلى الصعيد السياسي ، تبرز التحالفات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج بين بعض الاطراف لمواجهة اطراف اخرى ، مثل حلف بغداد والحلف الاسلامي ، كما أخذت الصراعات السياسية اشكالا اخرى مثل الصراعات العرقية والدينية ، وصراعات الاقليات ، وكانت ايران هي الدولة التي إستطاعت أن تلجأ الى تنويع اشكال صراعاتها بما يحقق مصالحها . فقد لجأت الى استغلال الاقلية الكردية في صراعها مع العراق لاستنزاف القدرة العراقية ، كما حاولت استخدام الانقسامات الدينية لصالحها ، بتجنيد الطوائف الشيعية وتحويلها الى قوى ضاغطة على النظم الحاكمة الاخرى .

على أن قيام الثورة الايرانية ونجاحها في عام ١٩٧٩ في الاطاحة بنظام الشاه ، نقل الصراع الاقليمي في الخليج الى مستويات جديدة ، وأكثر ضراوة . وبنشوب الحرب العراقية الايرانية ، تبلورت اكثر مظاهر التهديد لأمن الخليج خطورة ، وأبعدها اثرا ، على حياة شعوب المنطقة . ولقد استند العراق ـ في حربه ضد النظام الايراني ـ الى ما يمثله من خطر على البلاد العربية في الخليج ، وإتهم النظام الجديد في ايران بأن طبيعته وسياسته في المنطقة لا تختلف عن طبيعة وسياسة نظام الشاه القديم ، خاصة فيما يتعلق **بقمعه الاقلية العربية** . ونزعاته العنصرية وأطماعه الامبريالية في المنطقة ، فوضع الاقلية العربية في ايران ، لم يتغير بعد الثورة ، بالرغم من وجود أهم حقول البترول في ارضها . وكثير من قادة الثورة الجدد ، تراودهم أحلام وأوهام لاعادة دولة الاكاسرة الى سابق عهدها ، قبل هزيمتها في ذي قار والقادسية أمام الجيوش العربية ! ويدلل العراق على ذلك ، بما أعلنه الخميني ـ ردا على مطالبة العراق بتعديل اتفاقيات الحدود ـ من أن بلاده لن تتخلى عن شبر من اراضيها ، بل أنها ستطالب بفرض سيادتها على بغداد ، اذا أصر العراق على موقفه . كما رد المسؤولون الايرانيون على مطالب العراق بتخلي ايران عن الجزر الثلاث في الخليج ، برفض ذلك ، والقول بأنها ـ اي الجزر ـ كانت تاريخيا في إطار الدولة الايرانية ، وأن البرلمان الذي تخلى عنها في عهد الشاه هو برلمان غير شرعي !

---

(١٣) **المصدر نفسه** ، ص ١٤ .

على أن الحرب نجد اسبابها ايضا في رغبة العراق في تحجيم « الثورة الايرانية ، الى اقل حد ممكن ، بحيث تخبو تأثيراتها على النظم الاخرى في الخليج . كما أن إنهيار نظام الشاه فتح أمام العراق الباب للعب دور القوة الاقليمية الاكثر نفوذا .

وبصرف النظر عن النوايا التي أعلنت لدى اندلاع الحرب بخصوص « أمن الخليج » فلا شك أن نشوب الحرب العراقية الايرانية ، ومسارها الطويل والمرير ، يقدم أحد الامثلة الواضحة على الفارق بين « أمن الخليج » كما تراه القوى الاجنبية ، وأمن الخليج من المنظور الغربي ـ كما سبقت الاشارة . ففي حين أن هذه الحرب ، بما سببته من خسائر بشرية ومادية فادحة لطرفيها ، وبما أتاحته من فرص متعددة للقوى الخارجية لمزيد من التدخل في المنطقة قد مسّت جوهر الأمن في الخليج ، بكل معنى الكلمة ، من زاوية مصالح وشعوب المنطقة بل ان تلك الحرب أيضا ـ بما حملته من تأثيرات تافهة ومؤقتة على امدادات النفط ، وطرق الاتصال للقوى الاجنبية ، بل وبما أتاحته من مجالات لبيع سلاحها ودعم نفوذها ، لم تمس « أمن الخليج » كما تراه تلك الدول ، إن لم تكن ـ بالعكس قد دعمت من مصالحها في المنطقة ، وهو ما يفسر تقاعسها عن الاهتمام بوضع حد لتلك الحرب الطويلة الدامية .

٢ ـ التهديد الخارجي لأمن الخليج

لسنا هنا في حاجة الى التذكير بالأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ، سواء أكانت أهمية استراتيجية ـ جغرافية تنبثق عن موقعه الفريد ، او أهمية استراتيجية ـ اقتصادية تترتب على حقيقة كونه أهم مصادر الطاقة النفطية في العالم المعاصر ، بالاضافة الى أهمية أسواقه المالية والتجارية الفائقة . لقد ترتب على تلك الحقائق أن أضحت للقوى الكبرى الاجنبية (وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان) مصالح حيوية في الخليج ، مصالح ترتبط ارتباطا مباشرا بالأمن القومي لهذه القوى ، وأسهمت بالتالي في خلق مفهوم لأمن الخليج من وجهة نظرها ، يتلخص ـ في الحقيقة ـ في أمن تلك المصالح ، وحمايتها من أي تهديدات فعلية أو محتملة ـ كما سبقت الاشارة .

على أن تلك القوى ، في سعيها للحفاظ على تلك المصالح ، اي على (امن الخليج) كما تتصوره ، إنما تشكل ـ في نفس اللحظة ـ مصادر دائمة لتهديد أمن الخليج كتعبير عن أمن شعوب المنطقة نفسها ، سواء على الصعيد الاقتصادي او السياسي أو العسكري .

فمن الناحية الأولى ، سعت الدول الرأسمالية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، الى إبقاء الهيمنة الاحتكارية على البترول العربي ، وقبلت الشركات البترولية بمبدأ المشاركة بما تضمنه من دفع تعويضات مجزية لها ، وإعادة بيع بعض الحصص للشركات ، الى جانب ان المشاركة إقتصرت على مستوى إنتاج البترول الخام ، دون العمليات الاخرى في صناعة البترول(١٤) . وتزعمت الولايات المتحدة الحركة لتوحيد جبهة الدول المستوردة للنفط عن طريق إنشاء « الوكالة الدولية للطاقة » فدخلت بذلك المواجهة مع الدول المنتجة للبترول مرحلة جديدة ، من خلال تخفيض معدلات الاستهلاك ، التي تعني خفض الطلب على البترول من ناحية ، ثم تأمين نفسها ضد أي موقف مضاد من الدول البترولية بتكوين إحتياطي كاف للصمود ضد أي تهديد وخلق مواقف جماعية

---

(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢١ .

لمواجهة هذه التهديدات من ناحية أخرى ، وإرتبط بهذا ما سعت إليه الولايات المتحدة من العمل على تفجير منظمة « الأوبك » من الداخل ، بإذكاء المنافسة بين الدول المنتجة ، في مجال تسويق بترولها . كما عملت الدول المستهلكة على أحكام سيطرتها على الارصدة البترولية العربية ، التي تضاعفت اربع مرات ، من خلال قنوات عديدة مثل توظيف الارصدة العربية في الاسواق المالية والنقدية الغربية ، والتحويل العكسي للفوائض عن طريق التبادل التجاري وتصدير الاسلحة ، .. الخ .

وعلى الصعيدين السياسي والعسكري ، طورت السياسية الامريكية ـ على وجه الخصوص ـ عديدا من الممارسات في منطقة الخليج ، بهدف حماية مصالحها وتحقيق أهدافها فيها ، وهي الممارسات التي تنطوي ـ في نفس اللحظة ـ على تهديد لأمن شعوب المنطقة ، والحد من حريتها وإستقلالها . وتبلورت تلك الممارسات في دعم بعض القوى الاقليمية « الصديقة » ودعم الوجود الامريكي الدائم في المنطقة (سواء في صورة قواعد او تسهيلات) رغم تطور إمكانات التدخل المباشر فيها .

فأسهمت عوامل كثيرة في ان تتبوأ ايران ـ في ظل حكم الشاه ـ مكانة خاصة في الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط ، في مقدمتها : الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ، والكثافة السكانية العالية بالقياس إلى الدول المواجهة لها ، ثم القوة الضاربة المهيأة للتدخل العسكري . ومن ناحية ثانية ، إهتمت السياسة الامريكية بإنشاء القواعد العسكرية والحصول على التسهيلات البحرية في الخليج ، كأداة لتأمين مصالحها تحت حجة « سد الفراغ » الذي خلفه الانسحاب البريطاني من الخليج ، ولتحقيق ما سمي ب « استقرار المنطقة » و « عرقلة أي وجود سوفياتي محتمل » . وإكتسب الوجود العسكري الامريكي في الخليج أبعادا جديدة مع مطلع عام ١٩٧٥ عندما عقد الرئيس فورد والسلطان قابوس الاتفاقية التي سمح بمقتضاها للا مريكيين باستعمال احدى الجزر التابعة للسلطنة ، وهي جزيرة « مصيرة » التي تتحكم في منطقة الخليج .

على أن حرب تشرين الأول / اكتوبر والحظر النفطي الذي رافقها ، اسهما في بلورة نمط جديد من الخطط الامريكية تجاه الخليج ، وهي خطط التدخل العسكري المباشر . وايا كانت التحفظات التي ابديت على تلك الخطط ، فان القوة المنوط بها تنفيذ التدخل ، وجدت طريقها الى الوجود في آب / اغسطس عام ١٩٧٧ عندما وقع الرئيس كارتر مذكرة خاصة بالاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط « تتولى بموجبها الولايات المتحدة العمل عسكريا في تلك المنطقة ، بما في ذلك ايران والخليج ، ضد أي عدوان » .

وفي ضوء المتغيرات الخليجية ، وحرب الخليج ، التي حدثت في اواخر السبعينات واوائل الثمانينات ، اكتسبت الاستراتيجية الامريكية في الخليج ملامح جديدة ، واتخذت سياسات تدعيم القوى الامريكية ، والحصول على القواعد والتسهيلات ، وتطوير امكانات التدخل المباشر ، صيغا متطورة ، وتغيرت اولوياتها في مواجهة الاخطار التي قدرتها الادارة الامريكية . فبعد سقوط نظام الشاه في ايران ، تبلور حجر الزاوية في السياسة الامريكية الجديدة في طرفي المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية ، ولم يعن هذا تدعيم القوة العسكرية للبلد فقط (مع الاولوية لاسرائيل) وانما ايضا خلق علاقات عسكرية مباشرة معهما . واحيطت فكرة التدخل المباشر بمبررات جديدة ، وفضلا عن الحديث عن الحاجة الى استخدام القوة ضد الدول المنتجة للنفط في حال فرض حظر نفطي ، كما كان يقال في منتصف السبعينات ، تصاعد حديث آخر عن استخدام القوة الامريكية لمواجهة التهديدات التي

تتعرض لها دول الخليج والتي تشمل العدوان الخارجي و « الداخلي » ! في هذا الاطار برز الحديث عن **قوة الانتشار السريع** الامريكية ، كقوة تناط بها عمليات التدخل الامريكي في الخارج ، خاصة في الخليج العربي . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ وصلت وحدة من تلك القوات الى مصر قوامها ١٤٠٠ رجل للقيام بتدريبات مشتركة مع القوات المصرية ، ووفقا لما اعلنه رئيس الاركان المصري في ذلك الحين فان القوات الامريكية كانت تستهدف من ذلك : « دراسة طبيعة الارض بالمنطقة ، والاحوال الجوية السائدة ، التي هي اقرب ما تكون الى طبيعة المناطق في شبه الجزيرة العربية والخليج ، التي قد تلجأ القوات الامريكية الى العمل فيها »(١٥) .

على ان الدعاية الغربية ، عموما ، والامريكية على وجه الخصوص ، لم تدخر وسعا خاصة في اوقات الازمات ، مثل التدخل السوفياتي في افغانستان ـ للحديث عن التهديد السوفياتي للخليج ، قاصدة ـ بالأساس ـ مصالحها هي . على أن فهم التهديد السوفياتي وابعاده الفعلية ، سواء بالنسبة للمصالح الغربية ، أو بالنسبة لأمن الخليج ، من وجهة النظر العربية ، لا يمكن أن يتم الا في ضوء عدد من الحقائق :

ـ فالاتحاد السوفياتي يسعى الى محاولة الحد بقدر الامكان من السيطرة الامريكية ، والغربية عموما ، على منطقة الخليج ، وذلك انطلاقا من ان كسر الاحتكار الامريكي في المنطقة خسارة امريكية ، وكل خسارة امريكية تشكل كسبا غير مباشر ، للاتحاد السوفياتي .

ـ والاتحاد السوفياتي ، في سعيه للحد من السيطرة الغربية على الخليج ، لا يطرح في الحقيقة سيطرته كبديل لذلك ، أو كهدف استراتيجي ، وانما يهدف من وراء ذلك الى ألا يكون مغيبا كلية عن ساحة الخليج ، وان يكون له صوت مسموع في المنطقة . وانطلاقا من الادراك السوفياتي للتوازنات القائمة في الخليج ، والتي لا تتيح ، لا الآن ولا في المستقبل القريب ، امكانية كبيرة لايجاد نفوذ كثيف ، وكذلك اقتناعا بمشاكل معظم دول المنطقة ، التي لا تطرح ـ ربما لمدة طويلة مقبلة ـ امكانيات حدوث تغيير جذري .

ـ وإن الاستراتيجية السوفياتية تسعى الى محاولة تحسين صورة الاتحاد السوفياتي في المنطقة ، في مواجهة حملة التشويه الكبرى التي تقودها الدعاية الغربية .

ـ وأخيرا ، فسوف يظل الاتحاد السوفياتي يسعى الى ضمان إمكانية تحقيق بعض مصالحه الاقتصادية في المنطقة في حال إلحاح الحاجة إليها ، وبالتحديد : قدرته على الحصول على إمدادات نفطية ضرورية كما سبقت الاشارة .

ثالثا : الأمن القومي العربي ومحورية التهديد الصهيوني

انطلاقا من تحديد الأمن القومي العربي بأنه أمن الدول العربية كلها ، كوحدات في قومية واحدة تسعى نحو التكامل والوحدة ، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأنه « أمن الفكرة الوحدوية » و « أمن المطلب القومي » ، وليس مجرد أمن مجموعة من الدول المتجاورة في إقليم واحد ، فإن هذا يعني ـ بداهة ـ أن الأمن القومي العربي ينطوي على مجموعتين من المقومات :

---

(١٥) **الأهرام** ، القاهرة (١٩٨٠/١١/١٧) .

الاولى ، مجموعة مقومات سلبية ، أي تتعلق بمواجهة الأخطار التي تكرس التفكك والتجزئة العربية ، وتهدد أو تعوق ، تحقيق الوحدة العربية ، بكافةأبعادها ، فضلا عن الاخطار التي تهدد كل دولة على حدة .

الثانية ، مجموعة مقومات إيجابية ، أي تتعلق بتوفير كافة الشروط التي تكفل تحقيق الوحدة والتكامل على كافة الأصعدة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن الشروط التي تتضمن لكل قطر إستقراره السياسي ونموه الأقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ولسنا هنا بصدد تفصيل تلك المقومات المتعددة التي تشمل مفهوم الأمن القومي العربي ، فذلك مجال ما يزال يحتاج الى المزيد من البحوث والدراسات المستفيضة . ولكن ما نهتم هنا بالتركيز عليه ، هو محورية التهديد الصهيوني للأمن القومي العربي ، بين مصادر التهديد المتعددة لهذا الأمن . وبذلك ، فإننا سوف نتفق ـ ابتداء ـ مع القول بأنه في مقدمة عناصر الأمن القومي العربي : « مواجهة التهديد العسكري والسياسي الذي تمثله اسرائيل ، وإستمرارها في احتلال اراض عربية »(١٦) . وبعبارة أخرى ، فإن الأمن القومي العربي ، من هذا المنظور سوف يعني مواجهة الخطر الصهيوني ، ليس فقط بما يمثله من خطر على ارض البلاد العربية المجاورة له ، ووحدتها الاقليمية ، ومقوماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وإنما أيضا بما يمثله من خطر على البلاد العربية كوحدات في حقيقة قومية واحدة ، والحيلولة دون تحقيق آمالها في التكامل والوحدة .

وتركيزنا هنا ، في هذا المجال ، على الخطر الصهيوني ، لا يستند الى مبررات عملية ودراسية فقط ، وإنما ايضا الى مبررات موضوعية تستند الى طبيعة الظاهرة نفسها :

ـ فالكيان الاسرائيلي ، من بين مصادر الخطر المحيطة بالبلاد العربية ، هو جغرافيا ، الاقرب إليها ، بل هو لصيق بها ، يحتل ـ في قلبها ـ موقعا وسطا ، فاصلا بين شرقها وغربها ، مشرفا على أهم نقاط إتصالها ، ومواقع ثرواتها .

ـ والكيان الاسرائيلي من بين مصادر الخطر المتعاقبة التي عرفتها الأمة العربية ، هو ـ تاريخيا ـ المعاصر لحاضرها ، والمتربص بمستقبلها . لم يكن كذلك بالماضي ، ولكنه الان وغدا هو الاخطر : بما ينطوي عليه من ميل للتوسع السرطاني في الجسد العربي .

ـ والكيان الاسرائيلي ، من بين مصادر الخطر المتعددة للأمة العربية ، هو ـ موضوعيا ـ الذي يلخص ـ بتركيز شديد ـ مخاطر تتعدى حدوده الخاصة . وبعبارة اخرى ، فإن اسرائيل **لا تمثل فقط بذاتها مصدرا للخطر** ، وإنما أيضا **بإعتبارها أداة في ايدي قوى أكثر نفوذا وضراوة** ، رأت فيها الأقدر على تنفيذ مخططاتها ضد الوجود العربي . وهو خطر لا يقتصر على بعد واحد ، اقليمي أو عسكري ، وإنما يتعداه الى أبعاد أخرى ، سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية لا تقل ـ ان لم تزد ـ خطورة .

ـ وأخيرا فإنه بمقدار ما يمثل الكيان الاسرائيلي خطرا داهما على الأمن القومي العربي ، فإن الحقيقة المرة هنا ، هي أن **إنعدام الوعي بهذا الأمن اصلا** ، وإنعدام وجود سياسات تعبر عنه ،

---

(١٦) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **مرجع سابق** ، ص ٢٠٨ .

وإنعدام القدرة او الرغبة في تنفيذ السياسات ـ ان وجدت ـ **هو الذي يفسر إستفحال الخطر الاسرائيلي ، وتمكنه من الأمة العربية .**

من هذا المنطلق ، يكون الحديث عن الأمن القومي العربي مرادفا ـ في المقام الأول ـ لمواجهة الخطر الاسرائيلي الصهيوني ، في هذه الحقبة الحاسمة من التاريخ العربي . ومن الحقيقي ـ بهذا الصدد ـ ان تحدي المواجهة العربية الاسرائيلية ، قد إتحد مع تحديات أخرى « لاضعاف النظام العربي ، ولانشاء نظام اقليمي غير قومي ، تكون الأقطار العربية مجرد اعضاء فيه مع غيرها »(١٧) .

ولا شك أن الطابع الاستعماري ـ العنصري ـ الاستيطاني لاسرائيل (والصهيونية) هو الذي يشكل نظرتها للقومية العربية وللوحدة العربية ، ويقدم بالتالي الاساس النظري والاطار الفكري للخطر الاسرائيلي على الأمن العربي . إن تلك النظرة تتكون من عدة أبعاد متكاملة(١٨) : إنكار القومية العربي والوحدة العربية ـ والتناقض العدائي مع القومية العربية والوحدة العربية ، والنظرة « المتعالية » للأمة العربية .

ولا يقصد بإنكار القومية أو الوحدة العربية ، إنكار « الحقيقة العربية » التي أحاطت بالصهاينة في فلسطين من كل جانب ، ومقتضاها أن هناك عربا يقيمون في المنطقة المجاورة والتي تمتد من المحيط الاطلسي الى الخليج العربي ، وكذلك في فلسطين ، وأن هؤلاء العرب يشتركون في الدين وفي اللغة . تلك مسلمات خرجت عن نطاق الأفكار . اما الشيء الذي كان محلا للانكار ، وبالتالي للخلاف ـ إن كان ثمة خلاف جوهري ـ فهو إلى اي مدى يشكل هؤلاء العرب « قومية » واحدة ، والى أي مدى يمكن ان يكونوا « وحدة » واحدة . ولا يعدم التراث الصهيوني اليهودي إفكارا وآراء لدى « المعتدلين » تتحدث عن الأمة العربية ، او القومية العربية ، ولكن ذلك كان لدى العديد من المفكرين الصهاينة مبررا للاستئثار بفلسطين ، فالعرب ـ كأمة ـ وفقا لهذه الرؤية ، حصلوا على حقوق كافية ، ومن المنطقي ان يندمج في تلك الأمة عرب فلسطين(١٩) .

على أن مثل هذه الاستثناءات والتحفظات ، لا تلغي حقيقة أن التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية ، والصوت المسموع بها ، إنما كان ـ وكما تؤكد ذلك الممارسات الصهيونية ـ **هو صوت المنكرين للقومية العربية والوحدة العربية** . واذا عدنا هنا الى جابوتنسكي ، المنظر الأول لليمين الصهيوني القابض اليوم على زمام الحكم في اسرائيل ، نجد يقرر ـ منذ فترة طويلة ـ « ان الآمال العربية في النهضة والاستقلال غامضة كفكرة الأمة العربية التي تشكل قاعدة هذه الآمال ، ويستخف بفكرة المتحمسين الداعين للوحدة العربية ، وحجته أن مجرد تشابه اللغات لا يشكل أمة واحدة ، لأن رابطة الأمة هي الشعور بالوحدة القومية ، وهذا الشرط الاساسي لا تحققه قبائل مختلفة تسكن شريطا متصلا من الأرض يمتد من الشاطىء الشمالي لافريقيا وغرب آسيا من المحيط الى الخليج ، والذي يمكن ان يشكل ـ يوما ما ـ اساسا لدعاية نشطة للوحدة القومية ، ولكنه يرى أن هذا اليوم لا يزال

---

(١٧) **المصدر نفسه** ، ص ٢٠٥ .

(١٨) اسامة الغزالي حرب وأمل رياض الشاذلي ، « موقف الصهيونية واسرائيل من القومية العربية والوحدة العربية » ، **قضايا عربية** ، العدد السابع ، السنة السادسة (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) ، ص ٧٩ ـ ٨٥ .

(١٩) د . أسعد رزوق ، **الصهيونية وحقوق الانسان العربي** ، الجزء الثاني (بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٨) ، ص ١٠١ .

مختفيا وراء حجب المستقبل البعيد .. ومع هذا ، فإن مجرد القول بأن العالم العربي تتوفر فيه شروط خاصة ، يمكن ان تتطور الى وحدة قومية ، سيكون بالنسبة لاوروبا « اعظم الكوارث الاستعمارية المعروفة في التاريخ ، لأنه سيهدد الوجود العربي في شواطىء افريقيا ، وتلك الاجزاء من آسيا التي تزمع اوروبا انشاء حكم فيها »(٢٠) .

وفي حين تنبأ نجيب عازوري ، منذ وقت طويل ، بحتمية التناقض العدائي للصهيونية مع القومية العربية ، والحركة الوحدوية العربية ، فقد سلم جابوتنسكي ايضا بحتمية رفض عرب فلسطين ، بل والعرب في كل مكان ، للاستيطان اليهودي في فلسطين . وإستنتج من ذلك ، ضرورة المعنى في المشروع الاستيطاني الصهيوني دون اكتراث بالفلسطينيين . وفي موضع آخر ، وفي مواجهة الافكار الصهيونية بالتعاون مع الحركة القومية العربية ، أعلن جابوتنسكي صراحة : « لا يمكننا حتى ولا دعم الحركة العربية ، لأنها تقف منا موقف العداء في الظرف الحالي . ونحن نفرح من صميم القلب لكل فشل تمنى به هذه الحركة ، ليس فقط في شرق الأردن المجاور أو سوريا فحسب ، بل وفي مراكش أيضا »(٢١) .

والواقع أن الكيان الاسرائيلي ـ ومنذ اللحظات الأولى لقيامه ـ ظل ينظر بحذر وقلق الى كافة أشكال العمل العربي المشترك او الى أي من الجهود العربية للوحدة والتكامل : ومع أن الجامعة العربية لم تنجح دائما في القيام بدورفعال في توحيد الموقف العربي ، إلا أنها ظلت تعبر عن شرعية أقليمية وحيدة في الشرق الاوسط ، خاصة في القلب منه ، ومثلت تعبيرا تنظيميا عن الرفض العربي لاسرائيل(٢٢) . كما نظرت اسرائيل بقلق الى الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ التي وضعتها ـ نظريا ـ بين شقى الرحى ، خاصة مع التوحيد الرسمي للجيشين المصري والسوري ، ولكن مظهر التحول في القوى كان أكبر من حقيقته الفعلية . وعندما سقط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ تزايد الخوف من حدوث مزيد من السيطرة « الناصرية » وتمت « معادلة » هذه الأحداث بسرعة عن طريق إنزال القوات الامريكية والبريطانية في لبنان والأردن على التوالي . كما أن الخطط التي وضعت عام ١٩٦٣ للوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق استرعت في حينها إهتماما شديدا من جانب اسرائيل ، ولكنها سرعان ما أظهرت ـ للأسف ـ انها لا تحمل تغيرات حقيقية في التوازن مع اسرائيل .

كما وقفت اسرائيل موقف الحذر والقلق نفسه من مؤتمرات القمة العربية التي بدا معها أن هناك دفعة ثقة جديدة في العالم العربي ، في كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ (المؤتمر الأول) وأيلول / سبتمبر ١٩٦٤ (المؤتمر الثاني) وبالرغم من أن دفعة الثقة قد اهتزت مع اواخر عام ١٩٦٥ الا أن مؤتمرات القمة عادت لتستعيد أهميتها بعد عام ١٩٦٧ ، ومن خلال هذا الاطار التنظيمي أعلن العرب رفضهم للخضوع للغطرسة الاسرائيلية ، واتفقوا على خطوات مشتركة أسهمت بلا شك في دعم دول المواجهة مع اسرائيل ، وفي شد أزر منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيد الدعم لها أمام العالم ، وفي مواجهة اسرائيل بالتحديد .

---

(٢٠) د . خيرية قاسمية ، **النشاط الصهيوني في الشرق الاوسط وصداه ١٩٠٨ ـ ١٩١٨** ، سلسلة كتب فلسطينية رقم ٤١ (بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ايار / مايو ١٩٧٣) ، ص ٣٣ .

(٢١) د . أسعد رزوق ، **مرجع سابق** ، ص ١٠١ .

(٢٢) Michael Breacher, **The Foreign Policy System of Israel** (New Haven: Yale Univ. Press, 1972), P. 50.

اما على مستوى الحركة السياسية المباشرة ، فيمكن القول أنه كان دائما هناك تربصا إسرائيليا مستمرا بأي إمكانات محتملة للوحدة العربية ، وأن هناك شعورا مسيطرا بحقيقة الارتباط بين الاجزاء المختلفة من الوطن العربي ، الأمر الذي دفع اسرائيل دائما الى أن تدعم نفوذها في فلسطين ، ليس فقط بممارساتها فوق ارض فلسطين نفسها ، وإنما ايضا من خلال ضرب أي مصدر للقوة العربية ، سواء أكان ذلك في الجزائر ام مصر أم عدن ، ام أي مكان آخر . لذلك مثلت اسرائيل حليفا طبيعيا لفرنسا في حرب الجزائر ، وشهدت فترة منتصف الخمسينات تحالفا واقعيا بينهما ، بحكم المصالح المشتركة . وأصبحت فرنسا المورد الرئيسي للسلاح الى اسرائيل ، خاصة السلاح الجوي لمواجهة تدفق السلاح السوفياتي لمصر وسوريا بل يرى « مايكل بريتشر » أنه - في الادراك الاسرائيلي - كانت أول نقطة تحول حاسمة في تطور الشرق الاوسط (كنظام اقليمي) منذ عام ١٩٤٨ هي حصول الجزائر على استقلالها في عام ١٩٦٢ . فمنذ تلك اللحظات دخلت الجزائر (ومعها المغرب وتونس) الى النظام الاقليمي للشرق الاوسط ، على نحو مؤثر في السياسة الاسرائيلية(٢٣) . وفي خلال مفاوضات ايفيان شنت الصحافة الاسرائيلية والصهيونية حملة تدعو الى بقاء السيطرة الفرنسية على الجزائر ، ووقفت المخابرات الاسرائيلية الى جانب منظمة الجيش السري لاقامة دويلة فرنسية في الجزائر . وفي عام ١٩٥٦ وقفت اسرائيل موقفا معارضا لاستقلال عدن ومحميات جنوب شبه الجزيرة العربية ، ووقفت مع الاستعمار البريطاني ضد ثورة الجنوب اليمني . وإنحازت الى جانب انجلترا في مفاوضات الجلاء مع مصر ، ثم تحركت في موقف موحد - مع إنجلترا وفرنسا - بعد تأميم قناة السويس ، ولم تنظر الى التأميم الا بإعتباره بداية لظهور زعامة عربية يمكن أن تهدد وجودها في المنطقة(٢٤) .

ويلقي الدكتور حامد ربيع الضوء على التهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي من خلال توضيح المصلحة الاسرائيلية المباشرة في الابقاء على واقع التشرذم العربي ، والضعف السياسي والاقتصادي امامها . فاسرائيل « مهما فعلت ، وحتى لو نجحت بأقصى فاعلية ، فإن تجميع اليهود في دولة اسرائيل لن يسمح بإقامة دولة تتجاوز العشرين مليونا حتى نهاية القرن . وحتى ذلك التاريخ ، فإن اصغر دولة عربية سوف تكون قد تجاوزت ذلك الكم أو اقتربت منه ، وذلك دون الحديث عن مصر التي سوف تصل الى ثمانين مليونا ، ازاء ذلك فإن اسرائيل سوف يتعين عليها أن تظل قلقة محاصرة .. على اسرائيل أن تخلق اطار دفاعها الذاتي ، وهي لذلك يجب أن تعمل جاهدة على أن تحيل المنطقة الى دويلات صغيرة ، أو كيانات هشة محدودة الفاعلية »(٢٥) .

وإذا كان من المسلم به أن « الأمن » حقيقة نسبية ، بمعنى أن أمن دولة او مجموعة من الدول انما يعني في نفس اللحظة - انتقاصا من أمن دولة (أو مجموعة دول) اخرى ، فإن الفترة فيما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ شهدت - على وجه الخصوص - التناقض الخطير بين صورة للأمن

---

(٢٣) **المصدر نفسه** ، ص ٥١ .

(٢٤) سلمان رشيد سلمان ، « اسرائيل والوحدة العربية » ، **قضايا عربية** ، السنة الثالثة العدد ١ - ٦ (نيسان / ابريل - ايلول / سبتمبر ١٩٧٦) ، ص ٥٣ .

(٢٥) د . حامد ربيع ، « التوافق الاسرائيلي الامريكي » ، **الأهرام الاقتصادي** ، العدد ٧٣٨ ، ٧ آذار / مارس ١٩٨٣ ، ص ٩ .

الاسرائيلي تكاد تكون مطلقة ، في مواجهة « إنعدام أمن » عربي ، بشكل يكاد يكون مطلقا أيضا . وفي نفس الوقت ، فشلت جهود العرب « في تحقيق أي تنسيق سياسي فعّال ومستمر فيما بينهم . بل أدهى من ذلك ، لم تتوقف مؤامراتهم وحروبهم الباردة التي غذتها بالطبع كل القوى الخارجية الطامعة . وتحولت بعض هذه الحروب الباردة ، الى حروب وإشتباكات ساخنة ، وفي السنة الاخيرة التي سبقت حرب اكتوبر ، كان الوضع العربي مليئا بعلامات التفسخ والفرقة »(٢٦) .

ومع أن حرب تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٧٣ كانت واحدة من اللحظات القليلة في التاريخ العربي المعاصر التي استطاع فيها العرب حشد كافة امكاناتهم وتوجيهها لتحقيق أهدافهم القومية وعبرت بالتالي عن القدرة على حماية « الأمن القومي العربي » بمعناه الحقيقي ، فإن هذه الحقيقة سرعان ما ذبلت عبر الزمان القصير ، وبدأت ـ بسرعة ـ قدرّة العالم العربي على صياغة هذا الأمن وصيانته ، تتلاشى : بإتفاقيات كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، وبتحييد الدور المصري ضمن الأمن القومي العربي ، في الوقت الذي لم تتخل فيه اسرائيل عن سعيها للسيطرة على المنطقة . وجسد العدوان الاسرائيلي على لبنان في عام ١٩٨٢ حالة جديدة من الأمن الاسرائيلي شبه المطلق ، في مواجهة الانعدام ـ شبه المطلق ايضا ـ للأمن العربي . وفي مقابل الخسائر الاستراتيجية التي لحقت بالمقاومة الفلسطينية ، وسوريا ولبنان ، سجلت اسرائيل مكاسب استراتيجية كبيرة ، فضلا عن مزيد من الاراضي التي استولت عليها لتشكل عمقا استراتيجيا لعدوانها ، وتمثل ورقة تفاوض تستخدمها مع لبنان ، ليكون الدولة الثانية التي تعقد معاهدة « للسلام » مع اسرائيل(٢٧) .

رابعا : أمن الخليج والأمن القومي العربي

القول بأن امن الخليج ـ من المنظور العربي طبعا ـ هو أمن الشعوب الواقعة في منطقة الخليج ، بمعنى « حمايتها او التهديد الخارجي المسلح ، وضمان سلامة أراضيها ووحدتها الاقليمية ، والحفاظ على ثرواتها الطبيعية وحمايتها من النهب والتبديد ، وضمان حد معقول من الرفاهة الاقتصادية والأزدهار الثقافي والعدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي » ، والقول أيضا بأنَّ الأمن القومي العربي هو أمن الدول العربية كلها ، كوحدات في قومية واحدة ، تسعى نحو التكامل والوحدة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. يعني كله ـ ببساطة شديدة ـ **أن علاقة أمن الخليج ، بالأمن القومي العربي ، هو علاقة الجزء بالكل : إن أمن الخليج هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، والأمن القومي العربي ـ بدوره ـ هو أمن الخليج مع غيره من الاقاليم العربية على إتساع العالم العربي** ، في تكاملها وإتجاهها نحو الوحدة . والأمن في كل من المستويين ـ بنفس القدر من الأهمية ـ لا يتعارض مع « الأمن الوطني » لأي من الدول الواقعة في نطاقه .

---

(٢٦) د . سعد الدين ابراهيم ، **كيسنجر وصراع الشرق الاوسط** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥) ، ص ١٣٦ .

(٢٧) انظر : د . عبد المنعم سعيد ، « توازن القوى في الشرق الاوسط بعد احداث لبنان » **السياسة الدولية** ، السنة ١٩ ، العدد ٧١ ، (كانون الثاني / يناير ١٩٨٣) ، ص ٤٩ ـ ٥٤ .

في إطار هذه الحقيقة ، سوف نحاول هنا رصد العلاقة بين أمن الخليج ، والأمن القومي العربي ، من زاوية مواجهة التهديد لاسرائيل بالتحديد ، من منظورات ثلاثه مختلفة ، على النحو التالي :

١ ـ المتغير الخليجي ، والأمن القومي العربي

يقصد بذلك هنا ، أنه ـ من المنظور العربي ـ فإن تهديد الأمن في الخليج العربي ، هو ـ في نفس اللحظة ـ تهديد للأمن القومي العربي ، وإن استتاب الأمن في الخليج العربي يسهم في استتباب الأمن القومي العربي . والعلاقة بتلك الصياغة ، تبدو نتيجة منطقية تترتب على مقدماتها السابقة ، أي : أن **أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي** ، ولأن ما يهدد الجزء إنما يهدد ايضا الكل :

ـ فالنهب الاجنبي للثروة النفطية ، وتبديد عوائدها واساءة إستخدامها والتفاوت الهائل في المستويات المعيشية ، وجيوش العمالة الاجنبية التي تتدفق بلا تخطيط على مجتمعات الخليج العربية ، والاغتراب الثقافي والازدواجية القيمية التي أفضت الى التمزق في شخصية الانسان الخليجي(٢٨) ... تسهم ـ بشكل مباشر ، او غير مباشر ، في اضعاف عناصر الامن القومي العربي . إن كل تلك المظاهر السلبية تفتح ثغرة خطيرة في جدار الأمن العربي ، ثغرة تتسرب منها العديد من مظاهر التحلل والتفكك والتأثيرات غير المتوازنة .. الى كافة اجزاء الوطن العربي ، وإن كانت بدرجات مختلفة من قطر لآخر .

ـ والتهديد الاجنبي لأمن الخليج ، والامريكي على وجه الخصوص من خلال الاساطيل البحرية في مياه الخليج ، والقواعد العسكرية على اراضيه ، والتحالفات العسكرية غير المتكافئة مع بعض القوى الخليجية ، انما يعني تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي ككل .

ـ واذا كان كل هذا يحتاج للمزيد من الشرح والتحليل ، فإن الحرب العراقية ـ الايرانية بالذات ، تقدم نموذجا فريدا لما ينطوي عليه من تهديد للأمن في الخليج (من المنظور العربي ، وليس المنظور الاجنبي) من تهديد للأمن القومي العربي . فتلك الحرب ـ من ناحية ـ اضعفت بشدة أية إحتمالات في أن تكون ايران الثورة رصيدا للأمن القومي العربي ، في مواجهة التهديد الاسرائيلي . فقد بدأ النظام الجديد في ايران بقطع العلاقات مع اسرائيل ، وتصفية مصالحها ، وملاحقتها في المحافل الدولية ، وحرمانها من البترول الذي تحصل عليه . كما أيدت ايران الثورة الفلسطينية ، وأعلنت عزمها على مساندة البلاد العربية من أجل تحقيق سلام دائم وعادل في الاراضي العربية . كذلك فإن موقف ايران الثورة من الولايات المتحدة ، وحتى في ظل التحفظات حوله ، كان موقفا يخدم ـ في النهاية ـ المصالح العربية ، خاصة في حرمانها الولايات المتحدة من إحدى مرتكزاتها الاساسية في المنطقة كدعم اسرائيل ، وتهديد الشعوب العربية . ومن الناحية الاخرى والأكثر اهمية ، ادت تلك الحرب بما احدثته من خسائر مادية وبشرية فادحة للقوة العراقية ـ اقتصاديا ، وسياسيا وعسكريا ـ الى أن سحبت رصيدا هائلا لا يمكن إنكاره للأمن القومي العربي ، في

---

(٢٨) انظر : د . محمد الرميحي ، « واقع الثقافة ومستقبلها في الخليج العربي » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٥ ، العدد ٤٩ (آذار / مارس ١٩٨٣) ، ص ٤٤ ـ ٥٩ .

مواجهة التهديد الاسرائيلي . وهكذا قدر **للأمن القومي العربي ، أن يدخل حقبة الثمانينات مجردا من أكبر قوتين ضاربتين له : مصر** (بفعل قيود المعاهدة مع اسرائيل) **والعراق** (بفعل الحرب الطويلة والمريرة مع ايران) فكان طبيعيا ان تدخل اسرائيل طورا جديدا ومتصاعدا من سيطرتها وبطشها في المنطقة .

٢ ـ المتغير العربي ، والأمن الاقليمي الخليجي

يقصد بذلك ، ان تهديد الأمن القومي العربي هو ـ في نفس اللحظة ـ تهديد لأمن الخليج ، وان استتباب الأمن العربي ، هو استتباب للأمن في الخليج ، والعلاقة بتلك الصياغة ، هي ايضا نتيجة منطقية لحقيقة أن امن الخليج جزء من الأمن القومي العربي .

واخذا للامن القومي العربي ، من منظور مواجهة التهديد الاسرائيلي ، يبدو الارتباط مع امن الخليج شديد الوضوح والدلالة :

فالقوة العسكرية الاسرائيلية ، التي تمثل اكبر تهديد للأمن القومي العربي ، إنما تمثل ايضا اكبر مصدر للتهديد العسكري المباشر ضد البلاد الخليجية ، وبالتحديد : ضد حقول النفط فيها . والدراسات السائدة حول المصالح الامريكية والاسرائيلية المتشابكة تركز على هذا الدورالمنوط بالقوات الاسرائيلية ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية في المنطقة بوجه عام . ان اسرائيل كانت ـ وما تزال ـ تقدم نفسها للامريكيين بإعتبارها الحليف المحلي الوحيد القادر ـ في وقت الضرورة ـ على الاستيلاء على حقول النفط ، وعلى تقديم الخدمات للامريكيين سواء بالعمل المباشر ، او بتوفير القواعد اللازمة لهم ، خاصة بعد سقوط ايران الشاهنشاهية . وليس من قبيل المصادفة هنا أن مصر التي قدمت لقوة الانتشار السريع الامريكية التسهيلات لتطوير قدرتها على الحركة في الخليج ، هي ـ بالتحديد ـ مصر المرتبطة « بالسلام » مع اسرائيل .

ـ واسرائيل تمثل « بؤرة» خطيرة لاستنزاف عوائد النفط العربية في مشتريات السلاح باهظة التكاليف : سواء لتسليح بلاد الخليج نفسها او بما تقدمه من معونات وقروض لدول المواجهة العربية لتمويل مشترياتها العسكرية ، ودعم موقفها .

ـ كذلك فقد سبق أن عملت اسرائيل على أن تدعم بأقصى قوتها النظام الشاهنشاهي في ايران ، مشجعة أهم المصادر الاقليمية لتهديد أمن الخليج . وكما ينسب لاحد الاساتذة الامريكيين قوله : « أنه لم توجد علاقات ثنائية بين دولتين في الشرق الاوسط تتسم بنفس القدر من الغموض وعدم العلانية مثل تلك التي تربط ايران واسرائيل ، والتي تضمنت الاعتراف الواقعي باسرائيل في آذار / مارس ١٩٥٠ وكذا اقامة علاقات تجارية واقتصادية وأمنية .. إن كل جنرال ايراني تقريبا زار اسرائيل لسبب او لآخر . وكذلك تبودلت الزيارات على مستوى جهاز الأمن الداخلي « سافاك » وكان الوسيط الصامت في هذه العلاقة ، هو الولايات المتحدة التي رتبت او نسقت العديد من هذه الاتصالات ضمن برامج المساعدة العسكرية الامريكية للبلدين »(٢٩) .

---

(٢٩) جميل مطر وعلي الدين ، **مرجع سابق** ، ص ١٩٠ ـ ١٩١ (نقلا عن :

M.g. Weinbaum, «Iran and Israel: The Disçreet Entente», in **Orbis** Vol, 18. No. 4 (Winter 1975), P. 1076.

ـ وفي غمار ظروف الأمن الاسرائيلي شبه المطلق ، والعجز العربي شبه المطلق ، وبالتحديد في غمار الانشغال العراقي بالحرب المأساوية مع ايران ، وتكبيل مصر بقيود كامب ديفيد ، **قدمت اسرائيل أكبر برهان على حقيقة كونها أحد اكثر المصادر خطورة على أمن الخليج على الاطلاق ، من خلال ضرب المفاعل الذري العراقي في ٧ حزيران / يونيو ١٩٨١** . لقد قطعت الطائرات الاسرائيلية ما يقرب من الف كيلومتر ، ودمرت هدفها ، معلنة تصميمها على الانفراد بالرادع النووي في المنطقة والاحتفاظ ـ بالتالي ـ بقدرتها المطلقة على تهديد الأمن العربي ، في كل لحظة . ومرة اخرى ، لم تنظر القوى الاجنبية الى إنتهاك اراضي دولة ذات سيادة ، وضرب أحد اكثر اهدافها حيوية على الاطلاق ، وتكبيدها خسائر مادية وبشرية فادحة ، على أنه تهديد « لأمن الخليج » ! طالما ظل بعيدا عن إمدادات البترول !! (ولسنا بالطبع في مجال ايضاح فداحة تلك الكارثة بالنسبة للأمن القومي العربي كله !)(٣٠) .

٣ ـ أمن الخليج والأمن العربي : بين الارتباط والانفصال

ليست فكرة الربط بين أمن الخليج والأمن العربي بعيدة عن أذهان العرب ، وأذهان اعدائهم على حد سواء ! وفي حين « يجب » على العرب ان يعوا حقيقة الارتباط العضوي بين هذين المتغيرين كضرورة لدعم كليهما ، فان القوى المهددة للأمن العربي تعي « بالفعل » خطورة مثل هذا الارتباط عليها . وفي حين « ينبغي » على العرب أن « يحاولوا » تحقيق هذا الربط كأمل يسعون اليه ، فإن القوى المعادية لهم « حاربت وتحارب بالفعل » هذا الربط كهاجس مخيف تسعى للحيلولة دون تحققه بدءا من التحالف الاسرائيلي مع فرنسا ضد الثورة الجزائرية في المغرب العربي ، ومرورا بالتحالف مع بريطانيا ضد ثوار عدن في الجنوب العربي ، وحتى ضرب المفاعل النووي العراقي في المشرق العربي .. كضرورات تدعم ، وتتكامل مع ، نهش القلب العربي !

ولا يعرف التاريخ العربي المعاصر محاولة عربية جادة وفعالة للربط بين أمن الخليج والأمن العربي مثل تلك التي حدثت في خضم احداث حرب اكتوبر ١٩٧٣ . في هذه الحرب ، وفي خلال لحظات مضيئة قليلة ، أمكن للعرب أن يحشدوا كافة قواتهم المسلحة في تحرك موحد ومنسق ضد العدو الاسرائيلي ، وأن يفرضوا في نفس اللحظة الحظر النفطي ضد القوى المساندة له ، وقد كان مغزى هذا الربط بالتحديد هو ان بلدان الخليج تدرك أن التهديد الاسرائيلي للأمن القومي العربي هو أيضا تهديد لأمنها المباشر وأن المعارك التي تقوم بها القوات المصرية والسورية وغيرها ضد هذا التهديد ، من أجل الأمن العربي ، هي أيضا من أجل تحقيق الأمن في الخليج .

على أن عدم وضوح الاهداف ، وقصر النفس ، التي اتسم بها الموقف العربي(٣١) لا تفسر وحدها سرعة تفكيك هذا الربط ، الذي حدث لفترة وجيزة ، وإنما كان هناك ايضا موقف القوى المعادية للامة العربية ، وبالتحديد موقف الولايات المتحدة ، التي حرصت على رفض الربط بين الامن العربي وأمن الخليج ، بكل عنف وشدة .

لقد بدا هذا واضحا من رد الفعل الامريكي ازاء الحظر النفطي في اكتوبر ١٩٧٣ : لقد رأى

---

(٣٠) انظر : أمين هويدي ، **الأمن العربي المستباح** (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١١٨) ، ص ٦٧ ـ ٧٨ .
(٣١) جميل مطر وعلي الدين هلال ، **مرجع سابق** ص ١١١ .

الامريكيون في الاستجابة لهذا الخطر ، والضغط بسببه على اسرائيل ، تسليما بالربط الذي صنعه العرب بين أمن الخليج والأمن العربي ، اي تسليم بفعالية سلاح النفط (الخليجي) في معركة الأمن (العربي) . ولذلك لم يضغط الامريكيون ابدا على اسرائيل . بل ، على العكس ، تمثل رد الفعل الامريكي في هذا التهديد بإتخاذ اجراءات مضادة ضد مصادر الضغط . وكان هذا الحظر النفطي هو السبب الرئيسي والمباشر وراء تبلور أفكار التدخل العسكري الامريكي المباشر في الخليج ، والتي إنتهت بتشكيل قوة الانتشار السريع ـ كما سبقت الاشارة .

وتوارت بذلك السلوك الامريكي كافة الآمال التي وضعها البعض على إمكانية قيام الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل ، والذي حدا بالبعض الى الحديث عن « تيونة » او « فرمزة » اسرائيل (نسبة الى تايوان او فرموزا) اي التخلي عنها لصالح العلاقة مع العرب ، مثلما سبق وأن تخلت أمريكا عن دعمها المطلق والوحيد لتايوان لصالح علاقتها الجديدة مع الصين ![٣١] وبعبارة أخرى : رفضت الولايات المتحدة « مقايضة » البترول العربي مقابل التخلي عن أمن اسرائيل ، أي رفضت قطعيا ايجاد أي صلة بين أمن الخليج ، والأمن العربي . وللأسف ، نجحت في ذلك نجاحا تاما : وبعد مرور عقد من الزمان على حرب اكتوبر ، تلاشت القوة السياسية للبترول ، وتعاظم الخطر الاسرائيلي ، اي تفتت الأمن العربي : خليجيا ، وقوميا .. فهل آن الاوان لاستيعاب الدرس ؟!! . ●

(٣٢) د . سعد الدين ابراهيم ، **مرجع سابق** ، ص ١٦١ ـ ١٧٧ .